

المعاهدة الدولية
بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



A

البند 9-2 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي

روما، إيطاليا، 20-24 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

تقرير التحقق الخاص بالرئيسيين المشتركين لمجموعة العمل المخصصة المفتوحة العضوية المعنية بتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها

الموجز

شدّد الجهاز الرئاسي، في دورته التاسعة التي عُقدت في عام 2022، على أنّ وجود نظام متعدد الأطراف يعمل بكامل طاقته وسهل الاستخدام وبسيط، أمر أساسي لأداء المعاهدة الدولية ونجاحها. وبعد إجراء تقييم للتقدم المحرز حتى الآن في تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف،¹ يلاحظ الجهاز الرئاسي التزام الأطراف المتعاقدة بالعمل معاً من أجل اتخاذ مجموعة من التدابير لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف.

وبموجب القرار 2022/3، قرر الجهاز الرئاسي إعادة إنشاء مجموعة عمل مخصصة مفتوحة العضوية معيّنة بتعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها (مجموعة العمل) بغية الانتهاء من عملية تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف بحلول الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي في عام 2025.²

¹ قررت الأطراف المتعاقدة إطلاق عملية رسمية لتحسين أداء النظام المتعدد الأطراف في عام 2013. وهي قد أنشأت مجموعة عمل مهمتها التوصية باتخاذ تدابير لتحسين أداء النظام المتعدد الأطراف. وكان أحد أسباب إنشاء مجموعة العمل هذه هو تسريع التراكم البطيء المتوقع لتدفق مستدام وقابل للتنبؤ به من المدفوعات المستندة إلى الاستخدام لصالح صندوق تقاسم المنافع. وقام الجهاز الرئاسي بتجديد ولاية مجموعة العمل مرتين، في عامي 2015 و2017. والتأمت مجموعة العمل عشر مرات بين عامي 2014 و2019. وإن جميع الوثائق والتقارير متاحة على الموقع الإلكتروني للمعاهدة الدولية على الرابط التالي: www.fao.org/plant-treaty/meetings/ar. وشجّع الجهاز الرئاسي في دورته الثامنة التي عُقدت في عام 2019 على إجراء مشاورات غير رسمية بين الأطراف المتعاقدة ومختلف القطاعات وأصحاب المصلحة. وتم تقديم موجز والتقارير الكاملة عن هذه المشاورات غير الرسمية إلى الجهاز الرئاسي في دورته التاسعة (الوثيقة [IT/GB-9/22/9.2](http://www.fao.org/plant-treaty/meetings/ar)، تقارير من المشاورات غير الرسمية بشأن تعزيز النظام المتعدد الأطراف؛ والوثيقة [IT/GB-9/22/09.2/Inf.1](http://www.fao.org/plant-treaty/meetings/ar)، مشاورات غير رسمية تشارك في تيسيرها الهند وسويسرا: تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف - تقرير الميسرين المشاركين؛ والوثيقة [IT/GB-9/22/09.2/Inf.2](http://www.fao.org/plant-treaty/meetings/ar)، تحسين أداء النظام المتعدد الأطراف - تقارير عن مشاورتين افتراضيتين غير رسميتين نظمتها حكومة سويسرا. وللحصول على لمحة عامة على العملية، انظر الموقع التالي: <https://www.fao.org/plant-treaty/areas-of-work/the-multilateral-system/enhancement-process/ar>

² الفقرة 3 من القرار 2022/3.

وعين الجهاز الرئاسي السيد Sunil Archak والسيد Michael Ryan رئيسين مشاركين، وطلب من الرئيسين المشاركين تقديم تقرير تحقق إلى الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي بشأن التقدم المحرز وأي توجيهات إضافية بشأن مواصلة العملية. ويعرض تقرير التحقق الذي أعده الرئيسان المشاركان آراءهما بشأن التقدم المحرز حتى الآن. وهو يوضح عزمهما على مواصلة العملية، مع مراعاة المداولات التي ستجريها مجموعة العمل في اجتماعها العاشر.

التوجيهات المطلوبة

إنّ الجهاز الرئاسي مدعو إلى النظر في التقرير الذي أعده الرئيسان المشاركان، وتقديم أيّ توجيهات إضافية بشأن عملية تحسين أداء النظام المتعدد الأطراف، مع مراعاة العناصر المحتملة لمشروع القرار الوارد في الملحق بهذه الوثيقة.

أولاً - المقدمة

- 1- استجابةً للطلب الذي تقدّم به الجهاز الرئاسي في دورته التاسعة عام 2022، يقدّم الرئيسان المشاركان لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة المعنية بتعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعتها (مجموعة العمل) تقرير التحقق هذا إلى الجهاز الرئاسي في دورته العاشرة.
- 2- ونظر الرئيسان المشاركان، عند إعداد هذا التقرير، في مناقشات الاجتماع العاشر لمجموعة العمل ونتائجه، فضلاً عن التعليقات الواردة من سلسلة من المشاورات غير الرسمية وجلسات تبادل المعلومات التي أجريها منذ انعقاد الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي. ويرد عرض موجز لهذه الجهود في وثيقة قُدمت إلى مجموعة العمل في اجتماعها العاشر.³
- 3- ولاحظ الرئيسان المشاركان، بناءً على هذه التفاعلات الأولية غير الرسمية وعلى الاجتماع الرسمي لمجموعة العمل، استعدادًا عامًا والتزامًا قويًا من قِبل جميع الأقاليم ومجموعات أصحاب المصلحة لمواصلة عملية التفاوض بطريقة بناءة. وهناك اهتمام حقيقي بوضع نظام متعدد الأطراف محسّن يكون متوازنًا وبسيطًا في آن معًا، من خلال عملية موجهة نحو النتائج وشفافة وشاملة ومحددة الأهداف.
- 4- ويتضمّن تقرير التحقق هذا الانطباعات العامة للرئيسين المشاركين بشأن سير العملية حتى الآن، واقتراحات للمضي قدمًا، بما يشمل أساسًا لعملية التفاوض، وإطارًا زمنيًا واقعيًا لفترة السنتين المقبلة، وينطوي على مساهمات مجموعة العمل واقتراحاتها بشأن مسودة سابقة.⁴
- 5- ويقدم الرئيسان المشاركان أيضًا بعض العناصر المقترحة للتوصّل إلى قرار محتمل (الملحق).

ثانيًا - النظام المتعدد الأطراف في الحاضر والمستقبل

- 6- أكد الجهاز الرئاسي، بموجب القرار 2022/3، "أنّ وجود نظام متعدد الأطراف يعمل بكامل طاقته وسهل الاستخدام وبسيط أمر أساسي لأداء المعاهدة الدولية ونجاحها".⁵ ويساعد ذلك على توجيه العمل نحو تحقيق السمات الرئيسية للنظام المتعدد الأطراف المحسّن ويزر أهمية النظام المتعدد الأطراف بالنسبة إلى آليات وترتيبات النظام الأخرى.
- 7- ويرى الرئيسان المشاركان أنّ النظام المتعدد الأطراف هو نظام فعال للحصول على الموارد وتقاسم منافعتها. ومع ذلك، يمكن تحسّن النظام المتعدد الأطراف لجعله يعمل بشكل أفضل ويرقى إلى توقعاتنا وتطلعاتنا المشتركة التي لم تتحقق بعد. وتتمثل مهمة مجموعة العمل وولايتها في تقديم مجموعة من مشاريع التدابير إلى الجهاز الرئاسي في دورته الحادية عشرة.
- 8- ويتلقى الجهاز الرئاسي تحديثات بشأن النظام المتعدد الأطراف، وهو يقدم توجيهات منتظمة بشأنه. ويقدم الأمين تقريرًا عن العمليات التي يُجريها النظام المتعدد الأطراف في كل دورة من دورات الجهاز الرئاسي. وتُقدّم التقارير أيضًا معلومات عن الاتجاه الإيجابي الثابت في عدد الاتفاقات الموحدة لنقل المواد، المبرمة منذ بدء تشغيل النظام المتعدد الأطراف حيث تمّ نقل أكثر من 6.6 ملايين عينة.

³ الوثيقة [IT/OWG-EFMLS-10/23/3](#)، تحديث من الرئيسين المشاركين بشأن العملية التشاورية.

⁴ التقرير [IT/OWG-EFMLS-10/23/Report](#) والوثيقة [IT/OWG-EFMLS-10/23/4](#)، اقتراح الرئيسين المشاركين بشأن تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف.

⁵ الفقرة 1 من القرار 2022/3.

9- وتعكس هذه الأرقام الضخمة لعمليات نقل المواد في النظام المتعدد الأطراف إحدى المزايا الرئيسية للنظام المتعدد الأطراف، وهي أنّ جميع الأطراف المتعاقدة تستفيد من الحصول الميسر على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في إطار النظام المتعدد الأطراف (المادة 1-13 من المعاهدة الدولية).

10- وليس من السهل قياس هذه الفوائد كمياً، على غرار المعلومات المتبادلة والوصول إلى التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات (النقاط من (أ) إلى (ج) للمادة 13-2، المعاهدة الدولية). ويجري حالياً القيام بأعمال إضافية لتقييم أهمية تقاسم المنافع غير النقدية التي يوفرها النظام المتعدد الأطراف.

11- وعلى الرغم من أن النظام المتعدد الأطراف يتيح الوصول إلى أكثر من 1.1 مليون عيّنة، فإنّ التوفر الفعلي للمواد يشكل مصدر قلق بالغ. فحتى الآن، تتاح معظم العينات من خلال عدد محدود من المجموعات الوطنية والدولية، حيث قامت مراكز أبحاث المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بتوزيع حوالي 80 في المائة من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تمّ نقلها. وهناك أيضاً ثغرات كبيرة في قائمة المحاصيل الواردة في الملحق الأول بالمعاهدة الدولية. ويجب توسيع القائمة لتشمل المحاصيل التي من شأنها أن تساعد الأطراف المتعاقدة على تحقيق الأمن الغذائي.

12- وتُشير البيانات المتاحة إلى أنّ معظم المواد قد حُوّلت إلى معاهد البحوث العامة. وأشارت مراكز المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية في تقريرها الأخير الذي رفعته إلى الجهاز الرئاسي، إلى أنّ القطاع التجاري لم يتلق سوى نسبة 12 في المائة من العينات بين عامي 2019 و2021.

13- وفي ما يتعلق بتقاسم المنافع النقدية، يُسلّط الرئيسان المشاركان الضوء على العمل المتميّز الذي نُفّذ في إطار دورات مشاريع صندوق تقاسم المنافع التابع للمعاهدة الدولية، والذي يستفيد أيضاً من المدفوعات التي يُسدّدها مستخدمو النظام المتعدد الأطراف. ولكنّ هذه المدفوعات لا ترقى إلى مستوى المبالغ أو الاستدامة الذي كان متوقعاً. وأشار التقرير المعنون "صندوق تقاسم المنافع للفترة 2020-2021: إلى أنّه بحلول عام 2022، سيبلغ الدخل المستند إلى الاستخدام والمتراكم منذ عام 2009، 391 721 دولاراً أمريكياً.

14- وأشار مستخدمو النظام المتعدد الأطراف إلى أنّ إدخال تحسينات على أحكام الاتفاق الموحد لنقل المواد وشروطه سيؤدي إلى تحسين استخدامه من قبل مقدّمي المواد والجهات المتلقية لها على السواء. ويلتزم جميع أنواع مستخدمي النظام بشدّة باستكمال عملية التحسين. ولقد وُضعت العناصر الرئيسية للنظام المتعدد الأطراف الحالي منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبالتالي تُوفّر عملية التحسين فرصة لتحديث النظام المتعدد الأطراف حتى يتمكن من مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

15- وبناء عليه، أدرج الجهاز الرئاسي عدة أهداف مشتركة لعملية تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف، في القرار 2022/3:

- تعزيز الفوائد الناشئة عن النظام المتعدد الأطراف إلى جميع الأطراف المتعاقدة والمستخدمين، سواء أكانت نقدية أم غير نقدية؛
- وزيادة الدخل المستند إلى الاستخدام في صندوق تقاسم المنافع بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها على المدى الطويل.
- وتوسيع التنوع الوراثي للمحاصيل والنباتات المتاح من خلال النظام المتعدد الأطراف؛
- وتحسين توافر الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف؛

- وجعل النظام المتعدد الأطراف أكثر ديناميكية، نظرًا إلى وجود تطورات وقضايا ناشئة في مجالات العلوم والابتكار وتربية النباتات وبيقة السياسات العالمية؛
 - وتحقيق اليقين القانوني والبساطة الإدارية والشفافية لجميع المشاركين في النظام المتعدد الأطراف.
- 16- وينبغي أن يسترشد الجهاز الرئاسي بهذه الأهداف المشتركة من أجل تحسين النظام بما يتجاوز طريقة عمله الحالية.

ثالثًا - التقدم المحرز منذ انعقاد الدورة التاسعة والآفاق المستقبلية

ألف - التقدم المحرز

- 17- أشار الرئيسان المشاركان إلى أنّ الجهاز الرئاسي قد لاحظ في دورته التاسعة التزام الأطراف المتعاقدة بالعمل معًا من أجل اتخاذ حزمة من التدابير لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف، مع التسليم باختلاف آراء الأطراف المتعاقدة بشأن هذه المسألة.⁶
- 18- وأجرى الرئيسان المشاركان، بناءً على طلب الجهاز الرئاسي، سلسلة من المشاورات غير الرسمية وجلسات لتبادل المعلومات مع الأقاليم ومجموعات أصحاب المصلحة خلال هذا العام. وتهدف هذه الاجتماعات إلى استحداث حيزٍ وتسهيل التفاعلات لبناء الفهم والثقة المشتركين، بالنظر إلى الدور الحاسم الذي تؤديه المماثلة في المرحلة الأولية من العملية.
- 19- وعقد الرئيسان المشاركان اجتماعات عبر الإنترنت مع جميع الأقاليم في مارس/آذار 2023.
- 20- وكانت هذه الاجتماعات غير رسمية وإعلامية وتحضيرية. ودُعي جميع المتحدثين الرسميين للأقاليم إلى المشاركة فيها، إلى جانب ممثلين آخرين للأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة في الأقاليم المعنية.
- 21- وسمحت هذه الاجتماعات للمشاركين بتبادل توقعاتهم في ما يتعلق بالخطوات التالية من العملية وإجراء مناقشات غير رسمية مع الرئيسين المشاركين وفي ما بينهم بشأن بعض العناصر الرئيسية التي سيتم النظر فيها للمضي قُدّمًا في هذه العملية. وخلال هذه الاجتماعات غير الرسمية، شدّد المشاركون على أنّ الجهاز الرئاسي قد حدّد المسائل الرئيسية التي ينبغي أن تحظى باهتمام مبكر، بما في ذلك بيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي ومعدلات الدفع، فضلًا عن النظر في كيفية معالجة مسألة تقاسم المنافع. كما اعتبروا أنّ الأهداف المشتركة المحددة في القرار 2022/3 والأهداف العامة للمعاهدة الدولية تُشكّل جوانب مهمة من العملية.
- 22- وفي أعقاب هذه المشاورات الإلكترونية غير الرسمية التي أُجريت مع مختلف الأقاليم، عقد الرئيسان المشاركان أيضًا اجتماعات غير رسمية مع مجموعات أصحاب المصلحة كلها، في أبريل/نيسان 2023، لتحقيق الهدف ذاته وباستخدام جدول الأعمال نفسه.
- 23- وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل الدعم السخيّ الذي قدّمته الحكومة السويسرية، عقد الرئيسان المشاركان اجتماعًا غير رسمي بالحضور الشخصي، بتيسير من معهد ميريديان (الولايات المتحدة الأمريكية)، في الفترة الممتدة من 30 مايو/أيار إلى 1 يونيو/حزيران 2023، في برانجان، سويسرا.

⁶ الفقرة 2 من القرار 2022/3.

- 24- وكان الهدف من الاجتماع هو توفير منبر للمشاركين لتبادل وجهات نظرهم بشكل غير رسمي بشأن التطورات التي تحققت منذ انعقاد الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي وبشأن كيفية معالجة المسائل المتعلقة ببيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي ومعدلات الدفع، وجوانب التحسين الأخرى ذات الصلة. وتبادل المشاركون أيضًا أفكارهم الأولية بشأن النهج الممكنة لتوسيع نطاق الملحق الأول بالمعاهدة الدولية، كجزء من مجموعة التدابير الرامية إلى تحسين أداء النظم المتعددة الأطراف.
- 25- وأتاح جدول الأعمال الخاص بالاجتماع مجالًا كافيًا للمشاركين للتفاعل بشكل غير رسمي بشأن المسائل الإجرائية والموضوعية.
- 26- وعقدت مجموعة العمل اجتماعها العاشر في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما، إيطاليا خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 14 يوليو/تموز 2023، أي قبل يوم واحد من انعقاد المشاورات الإقليمية والأقليمية.
- 27- وركز الاجتماع على الاقتراح الصادر عن الرئيسين المشاركين في ما يتعلق بالمسائل الموضوعية والإجرائية المتعلقة بالعملية. ورحبت مجموعة العمل باقتراح الرئيسين المشاركين، معتبرة أنه يُمثّل أساسًا جيدًا وسليماً لمواصلة العمل، ولا سيما بشأن "مسائل الاهتمام" الثلاث التي تمّ تحديدها: بيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، وتعديل تغطية النظام المتعدد الأطراف، وهيكل الدفع ومعدلاته.
- 28- ونظر الرئيسان المشاركان في الاقتراحات والملاحظات التي قدمتها مجموعة العمل في اجتماعها العاشر عند إعداد تقرير التحقق هذا.
- 29- وأخيرًا، أبلغ الرئيسان المشاركان، بناءً على طلب الجهاز الرئاسي، مكتب الدورة العاشرة بالتقدم المحرز خلال ذلك العام وأقاما اتصالات مع الرئيسين المشاركين للجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد، فضلًا عن رئيس لجنة الامتثال.

باء - الآفاق المستقبلية

- 30- لاحظ الرئيسان المشاركان، بناءً على هذه التفاعلات الرسمية وغير الرسمية، رغبة والتزامًا قويين من جانب جميع الأقاليم ومجموعات أصحاب المصلحة للمشاركة بشكل بنّاء والعمل على تحقيق نتيجة إيجابية للعملية بحلول الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي.
- 31- وفي حين يعترف الرئيسان المشاركان بوجود بعض التحديات الرئيسية، فهما يعتقدان أيضًا أنّ هناك مسارًا صعبًا ولكن ممكنًا للمضي قدمًا. بيد أنّ هذا المسار يتطلب دعمًا والتزامًا مستمرين طوال فترة السنتين القادمة. ويصف الإطار الزمني الأولي أدناه العمل الهام الذي سيتعيّن على مجموعة العمل والأمانة بذله.
- 32- وفي ما يتعلق ببيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، توجد وجهات نظر متباينة بشأن الحاجة إلى تعريفها والمضمون الممكن لهذا التعريف، ولكن هناك إجماع واسع على أنّ المدفوعات تحتوي على مكوّن يمكن عزوه إلى الفوائد النقدية الناشئة عن استخدام بيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي.
- 33- وتحظى إمكانية توسيع نطاق الملحق الأول بتأييد مبدئي كبير، لا سيما إذا اقترنت بضمانات مثل تلك الواردة في نصّ مشروع التوسيع السابق الذي أعدته مجموعة العمل أو بتدابير أخرى تهدف إلى منح الأطراف المتعاقدة مستوى معينًا من المرونة أثناء تنفيذ عملية التعديل.

34- ويرى الرئيسان المشاركان أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن هيكل الدفع ولكنّ التوقعات بشأن معدلاته وإيراداته المحتملة تظل متباينة. وثمة تأييد قويّ لوضع خيار خاص بالاشتراك في النظام المتعدد الأطراف المحسّن. وقد يؤدي خيار "العملية الواحدة للحصول على الموارد" أيضاً دوراً هاماً، ولكن لا تزال تكثفه تحديات تتطلب عملاً إضافياً، خاصة في ما يتعلق ببيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي.

35- وقد يرغب الجهاز الرئاسي، بناءً على الالتزام القوي بهذه العملية، في تنقيح ولاية مجموعة العمل، مع مراعاة الأساس التفاوضي والهيكلي الأولي للعملية الذي يصفه الرئيسان المشاركان في القسم التالي.

رابعاً - اقتراحنا

ألف - المسائل الموضوعية

"مسودة مجموعة تدابير يونيو/حزيران 2019"

36- يتمثل اقتراح الرئيسين المشاركين، وفقاً للمشورة التي قدّمها الجهاز الرئاسي في دورته التاسعة⁷ ولما أقرته مجموعة العمل في دورتها العاشرة⁸، في اتخاذ "مسودة مجموعة تدابير يونيو/حزيران 2019" كنقطة انطلاق، تُكملها الأفكار الإضافية والتطورات الأخيرة والنهج الجديدة الناشئة عن أعمال مجموعة العمل. ويعتزم الرئيسان المشاركان تقديم مسودة مجموعة شاملة من التدابير لتتضمن فيها مجموعة العمل في اجتماعها الثاني عشر، على غرار ما اقترحه أيضاً مجموعة العمل⁹.

37- ومثل الاجتماع التاسع لمجموعة العمل الذي عُقد في يونيو/حزيران 2019 تقدماً كبيراً في المرحلة الأولية لعملية التحسين. ولعل هذا الاجتماع قد أسفر عن مسودة حزمة التدابير الأكثر تقدماً الذي كان يمكن لمجموعة العمل إعدادها في ذلك الوقت.

38- ومثلت "مسودة مجموعة تدابير يونيو/حزيران 2019"¹⁰ الناتجة عن هذا الاجتماع فرصة فعلية لتحقيق الالتزام والتوافق وبناء الثقة.

39- وهي قد غطت العناصر الثلاثة المذكورة في القرار 2022/3: مشروع اتفاق مراجع موحد لنقل المواد، ونهج لتوسيع محتمل لنطاق الملحق الأول، وتدابير تنفيذ مقترحة من خلال قرار صادر عن الجهاز الرئاسي.

40- وتضمنت مسودة القرار الواردة في "مسودة مجموعة تدابير يونيو/حزيران 2019" عناصر تتعلق بما يلي:

- اعتماد الاتفاق الموحد المراجع لنقل المواد (وبخاصة تاريخ بدء استخدام الاتفاق الموحد المراجع لنقل المواد وخيارات الدفع)؛

⁷ الفقرة 4 من القرار 2022/3: "يقرّر أن تستند هذه العملية إلى التقدّم المحرز والإنجازات السابقة من حيث الهيكل والمضمون ومراعاة الأفكار الجديدة، إذا كانت ذات صلة، ومعالجة جميع المجموعات الثلاث لحزمة التدابير التي تمّ استحداثها سابقاً بطريقة متوازنة (الاتفاق الموحد لنقل المواد؛ وتوسيع نطاق الملحق الأول؛ وتدابير التنفيذ من خلال قرار صادر عن الجهاز الرئاسي)".

⁸ الفقرة 12 من التقرير IT/OWG-EFMLS-10/23/Report.

⁹ الفقرة 15 من التقرير IT/OWG-EFMLS-10/23/Report.

¹⁰ التقرير المرحلي IT/OWG-EFMLS-9/19/Interim Report.

- واعتماد نص تعديل المعاهدة الدولية (ولا سيما الاتفاق على شروط إدارة المعاهدة الدولية عند دخولها حيز التنفيذ وإنشاء آلية تسمح للأطراف المتعاقدة بالإعلان عن بعض الاستثناءات المتعلقة بالمواد التي ستقدمها عبر النظام المتعدد الأطراف).
 - واعتماد حزمة التدابير والترتيبات الانتقالية.
- 41- وتضمنت مسودة القرار المتعلقة بمسودة حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019 أيضًا عناصر تُعالج ما يُسمّى "بالمعلومات الخاصة بالمواد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة"، ولكن لم يتم إقرار أيّ عنصر منها في ذلك الوقت.
- 42- وكان عدد من العناصر والتدابير التنفيذية الواردة في مسودة القرار¹¹ أهمية في تيسير إقرار مجموعة العمل لأجزاء كثيرة من الاتفاق الموحد لنقل المواد ولنصّ مسودة تعديل الملحق الأول من المعاهدة الدولية، على سبيل المثال:
- التدابير المتعلقة بالجوانب العملية لاستخدام الاتفاق الموحد المرجع لنقل المواد، لا سيما تاريخ إتاحة خيار الاشتراك في الاتفاق، وما هي الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي ستربط به وكيفية حساب المدفوعات في المرحلة الأولى؛
 - العناصر التي تُوضّح مسألة التنفيذ المؤقت للنظام المتعدد الأطراف المحسّن واستعراضه اللاحق، مع تدابير انتقالية متعلقة بتخصيص الأموال وتفصيل عن الآثار المترتبة في حالة عدم تحقيق العدد المتوقع من التصديقات لدخول الملحق الأول المعدّل حيز التنفيذ؛
 - إعفاء بعض المستخدمين من مدفوعات تقاسم المنافع.
 - تقديم مزيد من التفاصيل بشأن الضمانات الواردة في مسودة نصّ تعديل الملحق الأول.
- 43- ولقد أحرزت مجموعة العمل تقدّمًا كبيرًا في سياق مراجعة الاتفاق الموحد لنقل المواد، إذ تحتوي "مسودة مجموعة تدابير يونيو/حزيران 2019" على مسودة اتفاق مراجع متقدم للغاية،¹² حيث لم يتبقّ سوى عدد قليل من المسائل العالقة - على الرغم من أنّ بعضها حاسم. ويعتمد هذا العمل على الجهود السابقة التي بذلتها مجموعة العمل، مع مراعاة التقارير الواردة من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة، والمشورة الصادرة عن مجموعة الخبراء القانونيين الدائمة والعديد من مجموعات أصدقاء الرئيسين المشاركين، ومع الأخذ في الاعتبار كذلك المناقشات التي جرت خلال المشاورات غير الرسمية.¹³
- 44- ويرى الرئيسان المشاركان أنّ أهم العناصر الواردة في مسودة الاتفاق المرجع لنقل المواد تتمثل في ما يلي:
- توفير خيار الاشتراك كوسيلة أساسية لتحسين القدرة على التنبؤ بالمدفوعات المستندة إلى الاستخدام لصالح لصندوق تقاسم المنافع وتحقيق استدامتها على المدى الطويل،
 - وضع أحكام تجعل الاتفاق الموحد لنقل المواد أكثر جاذبية للمستخدمين، ولا سيما أولئك الذين يُتوقع منهم تسديد مدفوعات لتقاسم المنافع، مثل بنود الانسحاب وشروط الحد الأدنى لعتبة الإدماج؛
 - تعزيز الأحكام المتعلقة بقابلية الإنفاذ وحلّ النزاعات، فضلًا عن الأحكام المتعلقة بالتعويض عن الضرر.
 - تحسين الأحكام المتعلقة بالإبلاغ والرصد والشفافية.

¹¹ الفقرة 19 من التقرير المرحلي IT/OWG-EFMLS-9/19/Interim Report.

¹² الفقرات من 25 إلى 41 من التقرير المرحلي IT/OWG-EFMLS-9/19/Interim Report.

¹³ الوثيقة IT/GB-9/22/9.2/Inf.3، لحة عامة عن الموارد المتاحة في إطار عملية تعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف.

45- وأخيراً، تتضمن "مسودة مجموعة تدابير يونيو/حزيران 2019" أيضاً مسودة متقدمة لتعديل الملحق الأول بالمعاهدة الدولية،¹⁴ بما في ذلك العناصر التالية:

- توسيع نطاق الملحق الأول ليشمل جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الخاضعة لإدارة ورقابة الأطراف المتعاقدة، والمتاحة في المجال العام، والتي توجد خارج موقعها الطبيعي؛
- وضع شرط تحوطي يسمح للأطراف المتعاقدة باستبعاد عدد محدود من الأنواع بموجب شروط صارمة.

46- ويرى الرئيسان المشاركان أنّ هذه النصوص تُشكّل أساساً مفيداً لوضع مسودة حزمة التدابير لتقديمها إلى مجموعة العمل في اجتماعها الثاني عشر. وسيسمح ذلك لمجموعة العمل بالبناء على التقدّم المحرز والإنجازات السابقة، من حيث الهيكل والمضمون وإدماج الأفكار الجديدة، إذا كانت ذات صلة.

47- ويعتزم الرئيسان المشاركان الاحتفاظ بهيكل "مسودة مجموعة تدابير يونيو/حزيران 2019" واستخدام النصّ الذي كان قد تمّ قبوله رهناً بالموافقة على صيغته النهائية بحلول يونيو/حزيران 2019 كأساس لإعداد اقتراحهما، حيث لا يتمّ الاتفاق على مسألة محدّدة بانتظار التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل.

"مسائل الاهتمام" الثلاث التي تتطلب عناية خاصة

48- بناءً على التفاعلات غير الرسمية التي جرت في وقت سابق من هذا العام، حدّد الرئيسان المشاركان ثلاثة مجالات رئيسية لمواصلة العمل، أو "مسائل الاهتمام الثلاث" وهي: معلومات التسلسل الرقمي/ بيانات التسلسل الوراثي، وتعديل تغطية النظام المتعدد الأطراف (تعديل الملحق الأول)، بالإضافة إلى هيكل الدفع ومعدلاته.

❖ معلومات التسلسل الرقمي/ بيانات التسلسل الوراثي

49- نظرت مجموعة العمل خلال المرحلة الأولية من عملية التحسين في الطرق الممكنة لمعالجة معلومات التسلسل الرقمي/ بيانات التسلسل الوراثي في إطار حزمة التدابير، مع مراعاة المصطلحات والمسائل الموضوعية على السواء، والتركيز على تقاسم الفوائد النقدية الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي/ بيانات التسلسل الوراثي. وقام الرئيسان المشاركان السابقان بتلخيص المقترحات النصية الملموسة والمناقشات المرتبطة بها في عدة وثائق عُرضت على مجموعة العمل.¹⁵

50- وعلى سبيل المثال، ناقشت مجموعة العمل المواضيع التي ستُعالج فيها المسائل المتعلقة بمعلومات التسلسل الرقمي/ بيانات التسلسل الوراثي في الاتفاق الموحد المراجع لنقل المواد وفي القرار الذي اعتمدت بموجبه حزمة التدابير، بما في ذلك الاقتراحات النصية الملموسة.

51- وأشارت مجموعة العمل أيضاً إلى أنّ خيار الاشتراك قد يُوفّر فرصة واعدة تعكس بشكل كافٍ معلومات التسلسل الرقمي/ بيانات التسلسل الوراثي، بينما سيتطلّب خيار "العملية الواحدة للحصول على الموارد" اتباع نهج مختلف.

¹⁴ الصفحة 42 من التقرير المرحلي IT/OWG-EFMLS-9/19/Interim Report.

¹⁵ الوثيقة [IT/OWG-EFMLS-6/17/Inf.8](#)، بحث القضايا المتعلقة بالمعلومات الوراثية المتصلة بالمواد التي يتم النفاذ إليها بواسطة النظام المتعدد الأطراف: مذكرة عمل أعدها الرئيسان المشاركان؛ الفقرات من 30 إلى 36 من الوثيقة [IT/OWG-EFMLS-8/18/4](#)، تعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف: مذكرة عمل أعدها الرئيسان المشاركان؛ الفقرات من 39 إلى 51 من الوثيقة [IT/OWG-EFMLS-9/19/4](#)، تعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف: مذكرة عمل من إعداد الرئيسين المشاركين؛ الوثيقة [IT/OWG-EFMLS-9/19/C-C Non-Paper](#)، تعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف: مذكرة عمل من إعداد الرئيسين المشاركين (القسم الرابع بشأن المعلومات الخاصة بالمواد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة).

52- ويتضمن الاتفاق الموحد المراجع لنقل المواد، الوارد في "مسودة مجموعة تدابير يونيو/حزيران 2019"، فقط نصًا بين قوسين معقوفين بشأن معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، وخاصة أحكام اختيار تقاسم المنافع الواردة في خيار الاشتراك والتعاريف المرتبطة بها. وتتضمن مسودة القرار قسمًا كاملاً بشأن معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، ولكن مجموعة العمل لم توافق عليه بعد أو تناقشه بشكل متعمق.

53- وستتطلب معالجة مسألة الاهتمام هذه عملاً إضافيًا. ولاحظ الرئيس المشارك، خلال المشاورات غير الرسمية، المستوى العالمي من الالتزام والرغبة القوية في إيجاد حلول جديدة لهذا العنصر، لا سيما في ضوء التطورات الأخيرة في المنتديات الأخرى ذات الصلة.

54- ويتمثل أحد التطورات الرئيسية التي تحققت منذ عام 2019 في نواتج الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.¹⁶ ويمكن للتقدم المحرز في هذا الاجتماع أن يوفر زخمًا إضافيًا لإيجاد حلّ يتناول الظروف والمسائل المحددة التي تقع ضمن ولاية المعاهدة الدولية.

55- واتفقت البلدان، في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي،¹⁷ على ضرورة تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي في مجال الموارد الوراثية، تقاسمًا عادلاً ومنصفًا. ولم يتم الاتفاق من قبل على هذا المبدأ المذكور، ولذا من الأكيد أنه يتوجب أخذه في الاعتبار في المفاوضات الخاصة بالمعاهدة الدولية.

56- وبالإضافة إلى ذلك، وافق مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في اجتماعه الخامس عشر أيضًا على أن الحلّ يجب أن يكون متكاملًا وقابلًا للتكيف مع الصكوك والمنتديات الأخرى، مع التسليم بأن المنتديات الأخرى قد تضع تهمًا متخصصة.

57- وعلى الرغم من أنّ مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لم يتوصل إلى وضع الصيغة النهائية لحلّ شامل يُعالج جميع جوانب بيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، فقد وافق على وضع حلّ لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام "معلومات التسلسل الرقمية/بيانات التسلسل الوراثي" في مجال الموارد الوراثية، بالاستناد إلى قائمة من المبادئ الملموسة.¹⁸

58- وقرّر أن "يُشع"، كجزء من إطار كورننغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، آلية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية، بما في ذلك صندوق عالمي.¹⁹

59- وحتى الآن، لم تتوصل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى اتفاق نهائي بشأن تعريف قانوني محتمل لبيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، وقررت مواصلة استخدام مصطلح "معلومات التسلسل الرقمي" كمصطلح بديل مؤقت لإجراء المزيد من المناقشات.

60- وذكرت مجموعة العمل، في اجتماعها العاشر، أنّ خيار الاشتراك يمكن أن يوفر بالفعل حلاً لتقاسم المنافع النقدية الناشئة عن استخدام بيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، ولكنّ بيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل

¹⁶ <https://www.cbd.int/meetings/COP-15>

¹⁷ القرار 9/15، معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية

¹⁸ الفقرة 9 من القرار 9/15، معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية

¹⁹ الفقرة 16 من القرار 9/15، معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية

الوراثي المرتبطة بخيار "العملية الواحدة للحصول على الموارد" ستتطلب عملاً إضافياً إذا تمّ الاتفاق عليها. وتمّ التعبير عن وجهات نظر مختلفة في ما يتعلق بالحاجة إلى تعريف بيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي.

61- وأشارت مجموعة العمل أيضاً إلى أهمية بناء القدرات للوصول إلى معلومات بيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي واستخدامها.²⁰

62- وقدمت الاجتماعات غير الرسمية مدخلات قيمة سيأخذها الرئيسان المشاركان في الاعتبار عند وضع مسودتهما لحزمة التدابير. وهناك حاجة إلى مزيد من التوضيح، خاصة في ما يتعلق بقسم معالجة بيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي في حزمة التدابير، وما إذا كان مبدأ تقاسم المنافع النقدية الناشئة عن استخدام بيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي مقبولاً وما هو مستوى التفاصيل المطلوب لمعالجة بيانات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي في الاتفاق الموحد المرجع لنقل المواد، بما في ذلك الحاجة المحتملة إلى وضع تعريف.

63- وختاماً، اقترح الرئيسان المشاركان التفاعل مع قواعد البيانات العامة لاستكشاف الروابط المحتملة مع النظام المتعدد الأطراف، ويمكن لذلك أن يشمل أيضاً دراسة صغيرة يمكن أن يطلبها الرئيسان المشاركان.

❖ تعديل الملحق الأول

64- أعربت مجموعة العمل في اجتماعها العاشر عن تأييد كبير، من حيث المبدأ، لتوسيع نطاق الملحق الأول، مع التأكيد على الترابط القائم بين جميع التدابير ضمن الحزمة، ولا سيما بهدف زيادة الدخل المستند إلى الاستخدام في صندوق تقاسم المنافع بطريقة مستدامة وقابلة للتنبؤ بها على المدى الطويل. وشددت مجموعة العمل على تأييدها المستمر وعزمها القوي على تصميم الآليات الممكنة لتوسيع نطاق الملحق بشكل كبير، ربما ليصل إلى كامل نطاق المعاهدة الدولية، بموازاة ضمان المرونة في تنفيذ أيّ توسيع من هذا النوع.²¹

65- ويأتي ذلك في أعقاب التفاعلات الإيجابية والمشاورات غير الرسمية التي أجراها الرئيسان المشاركان مع الأقاليم ومجموعات أصحاب المصلحة في وقت سابق من هذا العام، فضلاً عن تبادل الأفكار خلال الاجتماع غير الرسمي الذي عُقد في برانجان، سويسرا. وبيّنت هذه الاجتماعات أنّه من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن توسيع نطاق الملحق الأول.

66- وستوفر مسودة النصّ لتوسيع نطاق الملحق الأول، الوارد في "حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019"، نقطة انطلاق جيدة لإجراء المزيد من المناقشات، إلى جانب البدائل المحتملة، حسب ما نظرت فيه مجموعة العمل أيضاً في اجتماعها العاشر.²²

67- وخلص الرئيسان المشاركان انطلاقاً من المحادثات غير الرسمية إلى أنّه ربما من الأفضل اتخاذ قرار بتوسيع نطاق تغطية النظام المتعدد الأطراف لمرة واحدة فقط. فقد يكون صعباً من الناحية السياسية إضافة المحاصيل تدريجياً إلى تغطية النظام المتعدد الأطراف في المستقبل لأنّ ذلك يتطلّب إجراء عدّة جولات متناسبة من عمليات التصديق ويترجح كذلك العديد من التحديات العملية.

²⁰ الفقرة 9 من التقرير [IT/OWG-EFMLS-10/23/Report](#)

²¹ الفقرة 22 من التقرير [IT/OWG-EFMLS-10/23/Report](#)

²² الفقرة 22 من التقرير [IT/OWG-EFMLS-10/23/Report](#)

68- ويتمثل أحد البدائل للضمانات الواردة في "مسودة حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019"، على سبيل المثال، في تعديل المعاهدة الدولية بحيث تشمل مبدئيًا جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف. ويمكن بدء التنفيذ العملي في مرحلة لاحقة من خلال منح الجهاز الرئاسي المرونة اللازمة للموافقة على المحاصيل ذات الأولوية التي سيتم تضمينها تدريجيًا في القائمة. ويمكن بدلاً من ذلك، منح الأطراف المتعاقدة المرونة اللازمة لتنفيذ عملية التوسّع تدريجيًا على المستوى الوطني. ويمكن للمساهمات المحددة وطنيًا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن توفر مصدر إلهام فيمكننا مواصلة البحث في هذا النهج.²³

69- ويمكن أن يتوافق ذلك بصياغة مسودة قرار يحدد هدفًا أو رؤية مشتركة للجهاز الرئاسي تتمثل، على سبيل المثال، في غضون إطار زمني محدد ومتفق عليه، في إنشاء نظام متعدد الأطراف يحتوي على موارد وراثية منسقة جيدًا، وتمّ تحديدها وتوصيفها بشكل كامل، ومستمدة من قائمة واسعة من محاصيل الأغذية والأعلاف.

70- ويمكن تحديد أولويات معينة للأطراف المتعاقدة أثناء تنفيذها التدريجي لعملية التوسّع الكامل على المستوى الوطني، سعيًا إلى تحقيق الهدف الذي حدده الجهاز الرئاسي.

71- وسيُسترشد أيضًا باحتياجات الجهات المعنية ومصالحها، بما يشمل مستخدمي النظام المتعدد الأطراف، عند تحديد الأولويات. ويمكن أن تشمل هذه الأولويات معايير مثل التكافل (المحاصيل التي لها أعلى مستوى من التكافل في جميع بلدان العالم) أو الاستخدام (المحاصيل ذات أعلى درجات الاستخدام للتغذية أو المحاصيل المقاومة للتغيرات المناخية). ويمكن أن تُوفّر الدراسة التي أُجريت بتكليف من الأمانة في فترة السنتين الأخيرة، والتي تتضمن قياسات لحوالي 350 من المحاصيل والأعلاف، مقاييس وخطوطًا توجيهية مفيدة في هذا السياق.²⁴

72- ونظرت مجموعة العمل في أفكار أخرى خلال اجتماعها العاشر، سينظر فيها الرئيس المشاركان أيضًا عند وضع مسودة حزمة التدابير الخاصة بهما.

❖ هيكل الدفع ومعدلاته

73- تشمل الأهداف المشتركة للعملية، كما هو مذكور في القرار 2022/3، "تعزيز الفوائد الناشئة عن النظام المتعدد الأطراف بالنسبة إلى جميع الأطراف المتعاقدة والمستخدمين، سواء أكانت نقدية أم غير نقدية" و"زيادة الدخل المستند إلى الاستخدام في صندوق تقاسم المنافع بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها على المدى الطويل".²⁵

74- وتمّ إحراز تقدم كبير خلال المرحلة الأولية من العملية لتحسين هيكل الدفع الخاص بالاتفاق الموحد لنقل المواد، بالاستناد إلى عدد كبير من الدراسات ووثائق المعلومات الأساسية، ومساهمات مجموعتين من أصدقاء الرئيسين المشاركين والمساهمات المقدمة من الأقاليم والأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة. وتظل هذه المعلومات متاحة لمجموعة العمل.²⁶

²³ <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/nationally-determined-contributions-ndcs>

²⁴ الوثيقة IT/GB-9/22/16.2/Inf.1، *The Plants That Feed the World: baseline data and metrics to inform strategies for the conservation and use of plant genetic resources for food and agriculture*. وسيتمّ نشر النسخة النهائية من الدراسة في وقت لاحق من هذا العام.

²⁵ الفقرة 2 من القرار 2022/3.

²⁶ تتوفر صفحة ويب مخصصة على الموقع التالي: www.fao.org/plant-treaty/areas-of-work/the-multilateral-system/enhancement-process/ar. وقد تمّ تقديم ملخص للمصادر المتاحة إلى الجهاز الرئاسي في دورته التاسعة في الوثيقة IT/GB-9/22/09.2/Inf.3 المعنونة:

. Overview of Resources Available under the Process to Enhance the Functioning of the Multilateral System

75- وتمثل النهج العام المتبع في المرحلة الأولى من العملية في وضع هيكل لتقاسم المنافع النقدية في إطار الاتفاق الموحد المراجع لنقل المواد الذي ينصّ على المدفوعات الإلزامية فقط، مع تحديد بعض الإعفاءات. وفضلاً عن ذلك، كان القصد هو إنشاء نظام يدعم مشاركة أوسع نطاق ممكن من المستخدمين. وفي الختام، تمّ الاتفاق على جعل خيار الاشتراك جذاباً بشكل خاص للمستخدمين.

76- وتمّ إعداد خيار الاشتراك الوارد في "مسودة حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019" (يُسمى "نظام الاشتراك") بشكل جيد، وهو يضمّ ما يلي:

- قسمًا منفصلاً يتضمّن الشروط والأحكام الخاصة بخيار الاشتراك في الملحق الثالث من الاتفاق الموحد المراجع لنقل المواد،
- إتاحة سجل عام بأسماء المشتركين،
- أحكامًا تحدد العلاقة بين الاشتراكات والاتفاقات الموحدة لنقل المواد المبرمة سابقاً،
- أحكامًا متعلقة بالشفافية ورفع التقارير،
- مشروع هيكل للمدفوعات النقدية والإعفاءات.

77- ويتمثل التحدي الأكبر في مسألة معدلات الدفع. فقد نظرت مجموعة العمل في العديد من الاقتراحات الملموسة بشأن معدلات الدفع بدون التوصل إلى اتفاق نهائي. واقترح الرئيسان المشاركان السابقان المعدلات التالية: (1) 0.015 في المائة لنظام الاشتراك، و(2) 0.2 في المائة ناقص 30 في المائة لمدفوعات المادة 6-8 المنقّحة، و(3) 2.0 في المائة ناقص 30 في المائة لمدفوعات المادة 6-7 المنقّحة. وأشارت مجموعة العمل إلى أنّ معدل خيار الاشتراك يجب أن يتراوح بين 0.01 في المائة و0.1 في المائة. وتمّ تلخيص هذه المعدلات وغيرها من الاقتراحات بإيجاز في وثيقة معلومات عُرضت على الجهاز الرئاسي في دورته التاسعة.²⁷

78- وطلب الرئيسان المشاركان السابقان إجراء دراسة بشأن المبيعات والربحية في قطاع البذور ليكون لدى مجموعة العمل بيانات ومعلومات تُشكّل قاعدة أدلة لمناقشة مسألتي تقاسم المنافع النقدية ومعدلات الدفع. وربما لا تزال هذه المعلومات ذات أهمية، وهي تظل متاحة لمجموعة العمل.²⁸

79- وقامت مجموعة العمل في اجتماعها العاشر، بتأييد خيار الاشتراك تأييداً قوياً، مع التأكيد على أنّ الإعفاءات والاعتبات ستكون ضرورية لضمان جاذبيته وفعاليتها.

80- وتمّ الإعراب عن آراء مختلفة في ما يتعلق بخيار "العملية الواحدة للحصول على الموارد". وتتضمّن "مسودة حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019" مسودة أولية من خيار "العملية الواحدة للحصول على الموارد" إذا تقرّر الإبقاء على هذا الخيار في الاتفاق الموحد المراجع لنقل المواد.

81- ويجب بذل المزيد من العمل لاستكمال الأحكام المتعلقة بتقاسم المنافع النقدية، بما في ذلك أساس الدفع والإعفاءات منه ومعدلاته. وستشكل "مسودة حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019" أساساً جيداً لاختتام هذا العمل. ويجب أيضاً التوصل إلى اتفاق بشأن ما إذا كان سيتمّ إدراج خيار "العملية الواحدة للحصول على الموارد" أم لا وكيفية

²⁷ الصفحة 11 من الوثيقة IT/GB-9/22/9.2/Inf.2 (باللغة الإنجليزية).

²⁸ Analysis on sales and profitability within the seed sector: Independent Report by IHS Markit (Philipps McDougall) for the Co-Chairs of the Working Group; IT/OWG-EFMLS-9/19/Inf.5, Report on sales within the seed sector.

تحقيق التوازن بين الخيارين، بهدف زيادة المدفوعات القائمة على المستخدمين المقدّمة إلى صندوق تقاسم المنافع. ويُعدّ تحديد معدلات الدفع أمرًا صعبًا وهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتقدم المحرز في المسألتين الحاسمتين السابقتين وفهم تأثيرهما على خيارات الحصول على الموارد.

82- وستستفيد المناقشات بشأن هيكل الدفع ومعدلاته أيضًا من المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في عمل اللجنة المخصصة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (لجنة التمويل) في ما يتعلق بهدف التمويل لصندوق تقاسم المنافع. وسيواصل الرئيسان المشاركان التواصل مع الرؤساء المشاركين للجنة التمويل تحقيقًا لهذا الغرض.

مسائل أخرى

83- يرى الرئيسان المشاركان أنّ هذه العملية يجب أن تُركّز أولاً على "مسائل الاهتمام" هذه بوصفها المسائل الرئيسية العالقة.

84- ويمكن في مرحلة لاحقة معالجة المسائل الأكثر تفصيلاً، ولا سيما الأحكام الأخرى المتبقية من الاتفاق الموحد المراجع لنقل المواد.

85- وفي ما يتعلق باستعراض هذه الأحكام، وافقت مجموعة العمل في اجتماعها العاشر على بدء أعمالها انطلاقاً من الاتفاق الموحد المراجع لنقل المواد الوارد في "مسودة حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019".

86- واقترح بعض المتحدثين باسم مجموعة العمل مسائل أخرى محتملة يجب أخذها في الاعتبار في عملية التحسين. وهي تتمثل في الوصول إلى المواد الناجمة عن النظام المتعدد الأطراف واستخدامها المباشر، ولا سيما من قبل صغار المزارعين؛ والتوفر الفعلي للمواد الواردة في النظام المتعدد الأطراف (وهي مسألة مدرجة أيضاً في "الأهداف المشتركة" الواردة في القرار (2022/3)؛ والوصول الميسر للبلدان التي (لم تصبح بعد) أطرافاً متعاقدة.

الاستنتاجات

87- سيكون من المهم البناء على الإنجازات والنجاحات التي تحققت في المرحلة الأولى من عملية التحسين، حسبما طلب الجهاز الرئاسي أيضاً.

88- ولذلك، سيستخدم الرئيسان المشاركان "مسودة حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019" كأساس لإعداد مشروع النص التفاوضي الذي سيُعرض على الجهاز الرئاسي في اجتماعه الثاني عشر. وسيتضمن ذلك مشروع الاتفاق الموحد المراجع لنقل المواد، ومقترح تعديل الملحق الأول للمعاهدة الدولية، ومشروع قرار يتضمن تدابير التنفيذ.

89- وستولى عناية خاصة بمسائل الاهتمام الثلاث (معلومات التسلسل الرقمي/ بيانات التسلسل الوراثي)، وتعديل الملحق الأول، وهيكل الدفع ومعدلاته، والتي سيتناولها الرئيسان المشاركان في النص التفاوضي في ضوء التطورات التي طرأت منذ عام 2019، ومع مراعاة المساهمات الواردة من مجموعة العمل ومن الاجتماعات غير الرسمية، على النحو الموضح بإيجاز في هذا القسم.

90- وإذ تلقى الرئيسان المشاركان تعليقات إيجابية من مجموعة العمل بشأن هذه الخطط الرامية إلى تطوير مضمون النص التفاوضي، أصبحتا واثقين من أنّ جميع الأقاليم ومجموعات أصحاب المصلحة ستُسهّم بشكل بنّاء في استكمال المشروع، ومن ثم العمل على أساس النص.

باء - الخطوات والإجراءات الخاصة بالدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي

- 91- سيتوجّب بذل جهود متواصلة لإتمام العملية بنجاح خلال الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي. وينبغي ضمان المشاركة النشطة والشاملة لجميع الأقاليم ومجموعات أصحاب المصلحة وتخصيص موارد مالية كافية، على سبيل المثال لإتاحة التمثيل الكافي، وتقديم خدمات الترجمة الفورية/التحريرية، وإجراء المشاورات الإقليمية طوال فترة السنتين، وعقد الاجتماعات غير الرسمية لمجموعة العمل، والحصول على مساهمات الخبراء وعلى الدعم من مجموعات صغيرة غير رسمية، إذا لزم الأمر.
- 92- وبناءً على التفاعلات التي جرت منذ انعقاد الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي، يعتقد الرئيسان المشاركان اعتقاداً راسخاً أنه يمكن تقديم مسودة حزمة التدابير إلى الجهاز الرئاسي في دورته الحادية عشرة لاعتمادها، إذا التزمت جميع الأقاليم ومجموعات أصحاب المصلحة بالكامل بالعملية وشاركت على نحو بناءً في المفاوضات، وإذا تم توفير الموارد المالية الكافية.
- 93- وتحقيقاً لهذه الغاية، يقترح الرئيسان المشاركان الخطط التالية لتنفيذ العملية حتى انعقاد الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي، وهي خطط تأخذ في الاعتبار العديد من أفضل الممارسات المستمدة من المرحلة الأولية للعملية، والمدخلات الواردة من الاجتماعات غير الرسمية في وقت سابق من هذا العام، والتعليقات التي أبدتها مجموعة العمل في اجتماعها العاشر.
- 94- ويقترح الرئيسان المشاركان عقد ما يصل إلى أربعة اجتماعات رسمية لمجموعة العمل خلال فترة السنتين المقبلتين. وشددت مجموعة العمل في اجتماعها العاشر بشكل خاص على أهمية تسهيل المشاورات الإقليمية طوال فترة السنتين هذه²⁹.
- 95- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتاح للرئيسين المشاركين إمكانية الدعوة إلى عقد اجتماع غير رسمي واحد على الأقل لمجموعة العمل إذا ارتأيا أنّ ذلك مفيد لإحراز تقدّم.
- 96- وينبغي أن تتاح للرئيسين المشاركين كذلك إمكانية تلقي المشورة بشأن مسائل معينة من فرادى الخبراء، على النحو المنصوص عليه في القرار 2022/3، أو من مجموعات الخبراء. ويمكن أن يشمل ذلك أيضاً المدخلات التي تقدمها الدراسات أو الأوراق البحثية.
- 97- وكانت الاجتماعات غير الرسمية التي عقدتها مجموعة العمل، وإنشاء فرق للخبراء/فرق عمل صغيرة، وتقديم مساهمات عن طريق الدراسات، كلها عناصر مهمة في المرحلة الأولية من العملية. وإذا لزم الأمر، يمكن لمجموعة صغيرة من الخبراء القانونيين أن تدعم مجموعة العمل من خلال إعداد مشروع اقتراحات نصية لتنظر فيها مجموعة العمل، لا سيما في ما يتعلق بالاتفاق الموحد المراجع لنقل المواد. وقد ثبت أنّ المفاوضات المفصّلة بشأن كلّ حكم من أحكام الاتفاق الموحد المراجع لنقل المواد التي تُجرىها مجموعة العمل خلال جلساتها العامة تستغرق وقتاً طويلاً وقد لا تكون الطريقة الأكثر فعالية للمضي قدماً.
- 98- واتفقت مجموعة العمل في اجتماعها العاشر، على أنّ التفاعلات غير الرسمية ستكون عنصراً مفيداً لتكملة العملية الرسمية.³⁰ وبالإضافة إلى ذلك، نظرت مجموعة العمل في إمكانية عقد لقاءات لمجموعات أصدقاء الرئيسين المشاركين أو الاجتماعات غير الرسمية أو مجموعات الخبراء كأداة تُستخدم حسب الحاجة مع تقدّم عملية التفاوض، على أن يتم وضع اختصاصات واضحة تتفق عليها مجموعة العمل، حسب الاقتضاء.³¹

²⁹ الفقرة 17 من التقرير [IT/OWG-EFMLS-10/23/Report](#)

³⁰ الفقرة 8 من التقرير [IT/OWG-EFMLS-10/23/Report](#)

³¹ الفقرة 16 من التقرير [IT/OWG-EFMLS-10/23/Report](#)

99- ونظرًا إلى أهمية إشراك صنّاع القرار، اقترح الرئيسان المشاركان عقد جزء رفيع المستوى على هامش الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي. واعتبرت مجموعة العمل أنّ عقد مثل هذا الاجتماع يجب أن يراعي عوامل مختلفة وأن يجري تنسيقه مع البلد المضيف والمكتب.³²

جيم - العمليات الأخرى ذات الصلة

100- حدث عدد من التطورات ذات الصلة المباشرة بعملية تحسين أداء النظام المتعدد الأطراف، منذ انعقاد الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي.

عمليات الجهاز الرئاسي في فترة ما بين الدورات

101- قرّر الجهاز الرئاسي بموجب القرار 2022/3 أنّ عملية التحسين ينبغي أن تستفيد من التقدم الحالي والإنجازات التي حققتها سائر مجموعات ما بين الدورات التابعة للمعاهدة الدولية، وشدّد على ضرورة التنسيق الوثيق مع اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد ولجنة الامتثال، لا سيما في ما يخص تقاسم المنافع غير النقدية وصندوق تقاسم المنافع، وكذلك مع لجنة الامتثال بشأن قيام الأطراف المتعاقدة بإتاحة المواد التي يحتويها النظام المتعدد الأطراف؛

102- ووافقت لجنة التمويل في مايو/أيار 2023 على قائمة المشاريع التي سيتم تمويلها من خلال الدورة الخامسة لمشاريع صندوق تقاسم المنافع في مايو/أيار 2023، وبذلك أعربت عن تقديرها لشفافية وكفاءة العملية المتخذة لتحديد اقتراحات المشاريع التي سيتم تمويلها. وبدأت لجنة التمويل أيضًا في مناقشة منهجية لقياس تقاسم المنافع غير النقدية. وفي سبتمبر/أيلول 2023، قامت لجنة التمويل باستعراض خططها التشغيلية بهدف منح الأولوية لثلاثة مجالات متعلقة بعملية التحسين خلال فترة السنتين القادمة، ألا وهي: تحقيق هدف صندوق تقاسم المنافع؛ وتقاسم المنافع غير النقدية؛ وتوفير السياسات والمعايير على النحو المنصوص عليه في المادة 13-4 من المعاهدة الدولية.

103- واستكملت لجنة الامتثال، في اجتماعها المنعقد في فبراير/شباط 2023، تقريرها الموجه إلى الدورة العاشرة للجهاز الرئاسي. وفي ما يتعلق بالنظام المتعدد الأطراف، لاحظت اللجنة أنّ 70 في المائة من الأطراف المتعاقدة التي قدّمت تقاريرها قد أتاحت مواد متصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف، وأفادت عن ذلك عبر إخطارات أرسلت إلى الأمانة، أو من خلال النظام العالمي للإعلام. ومع ذلك، فإن 30 في المائة من الأطراف المتعاقدة التي قدّمت تقاريرها لم تبلغ عن أيّ مواد متاحة في النظام المتعدد الأطراف. واعتبرت لجنة الامتثال أنّ هذا المجال يحتاج إلى دعم إضافي وإلى بناء القدرات. وتعدّد التقارير الوطنية لكلّ طرف الأسباب الرئيسية التي هي ذات طابع قانوني أو على علاقة بالسياسات أو في أو مالي. وتشير بعض الأطراف المتعاقدة أيضًا إلى أن تنفيذ المعاهدة الدولية حديث العهد نسبيًا. ويطلب العديد من الأطراف المتعاقدة المزيد من الدعم والتوجيه القانوني والإداري والفني للمضي قُدّمًا نحو الإبلاغ عن جميع الموارد الوراثية النباتية المتاحة في النظام المتعدد الأطراف.³³

104- ويعتقد الرئيسان المشاركان أنّه ينبغي للانتهاء من عملية التحسين قبل انعقاد الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي أن يعتمد على التقدم الحالي وعلى الإنجازات التي حققتها سائر مجموعات ما بين الدورات التابعة للمعاهدة الدولية، وأنّ التوجيهات التي قدّمتها الجهاز الرئاسي في دورته العاشرة إلى الأجهزة ذات الصلة القائمة في الفترة الفاصلة بين الدورات يجب

³² الفقرة 18 من التقرير IT/OWG-EFMLS-10/23/Report

³³ الصفحتان 21 و39 من الوثيقة IT/GB-10/23/14، تقرير لجنة الامتثال.

أن تراعي مجالات العمل التي تسهم في إتمام عملية التحسين بنجاح. والتزم الرئيسان المشاركان بمواصلة تواصلهما بانتظام مع الرؤساء المشاركين لهذه الأجهزة القائمة في الفترة الفاصلة بين الدورات طوال فترة السنتين القادمة.

عمليات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة

اتفاقية التنوع البيولوجي

105- اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الخامس عشر على وجه الخصوص "إطار كورنمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي" وإطار الرصد المتعلق به، على النحو المذكور أعلاه.

106- واعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الخامس عشر مقررًا بشأن وضع السياسات المتعلقة بمعلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية.³⁴ وفي هذا المقرر، أقرّ مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الخامس عشر بأنّ "معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية يجري النظر فيها في هيئات وصكوك أخرى تابعة للأمم المتحدة" وأنّ "أيّ حلّ بشأن التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية ينبغي أن يكون متداعماً وقابلًا للتكيف مع الصكوك والمنتديات الأخرى، مع الإقرار بأنّ المنتديات الأخرى قد تضع نُهجًا متخصصة. ولم يتمّ تعريف مصطلح معلومات التسلسل الرقمي في "إطار كورنمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي" أو في أيّ من المقررات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في اجتماعه الخامس عشر.

- وفي هذا الصدد، وافق مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الخامس عشر على وضع حلّ يتعلق بالتقاسم العادل والمنصف للمنافع، على أن يكون:
- فعالاً وكفؤاً وقابلًا للتنفيذ وعملياً؛
- أن يُولّد منافع تفوق التكاليف؛
- أن يُوفّر اليقين والوضوح القانوني لمقدمي ومستخدمي معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية؛
- ألا يُعيق البحث والابتكار، وأن يتّسق مع النفاذ المفتوح إلى البيانات؛
- ألا يتعارض مع الالتزامات القانونية الدولية؛
- أن يتداعم بشكل متبادل مع الصكوك الأخرى المتعلقة بالحصول على المنافع وتقاسمها.
- أن يُراعي حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

108- كما قرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الخامس عشر أن يُنشئ، كجزء من إطار كورنمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، آلية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية، بما يشمل صندوقاً متعدد الأطراف لتقاسم المنافع بشكل عادل بين مقدمي معلومات التسلسل الرقمي ومستخدميها. ومن المتوقع أن يتمّ استكمال هذه الآلية في مؤتمر الأطراف السادس عشر الذي سيعقد في تركيا عام 2024.

109- وختاماً، قرّر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الخامس عشر إنشاء مجموعة عمل مخصصة مفتوحة العضوية معنية بتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية للمضي في تطوير الآلية المتعددة الأطراف.

³⁴ مقرر اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. [المقرر 9/15](#): معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار/ حفظ التنوع البيولوجي البحري في الأقاليم الواقعة خارج الولاية الوطنية

- 110- تمّ اعتماد اتفاق جديد، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في الأقاليم الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام.³⁵
- 111- ويتناول القسم الثاني للاتفاق الموارد الجينية البحرية، بما في ذلك تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف.
- 112- وتتعلق عدة أحكام واردة في الاتفاق "بمعلومات التسلسل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية". ولم يتمّ تعريف مصطلح معلومات التسلسل الرقمي في هذا الاتفاق.

منظمة الصحة العالمية

- 113- ختامًا، هناك مفاوضات جارية بشأن صياغة نصّ اتفاقية أو اتفاق أو أي صك دولي آخر لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها.
- 114- ويتضمّن نص هيئة مكتب هيئة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو أي صك دولي آخر للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها" أحكامًا بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها والعديد من الإشارات إلى "معلومات التسلسل الرقمي" و"بيانات التسلسل الجيني". ويتضمن مشروع الصكّ أيضًا تعريفًا لمصطلح "المتواليات الجينومية".³⁶

أهمية تعزيز النظام المتعدد الأطراف

- 115- قد تكتسي التطورات المستجدة في هذه المنتديات الأخرى أهمية بالنسبة إلى عملية تحسين أداء النظام المتعدد الأطراف، سواء أمن حيث النواتج أم العمل الذي سيتمّ تنفيذه في الأشهر المقبلة.
- 116- وسيواصل كل جهاز العمل ضمن النطاق والولاية المسندين إليه، ولكنّ الرئيسين المشاركين يؤكدان أنّ السعي إلى وضع إطار متنسق سيكون عنصرًا هامًا في ضمان اليقين القانوني، من وجهة مقدمي معلومات التسلسل الرقمي ومستخدميها.
- 117- ولذلك يؤكد الرئيسان المشاركان على أهمية التشاور والتواصل على الصعيدين الدولي والوطني.
- 118- واستعرضت مجموعة العمل في اجتماعها العاشر التطورات التي حصلت في المنتديات الأخرى ذات الصلة. "وشدّدت على ضرورة استمرار التعاون القوي بين أمانات المعاهدة الدولية واتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك أهمية التنسيق في ما بين الأطراف المتعاقدة وعلى وجه الخصوص، ينبغي لهذه التفاعلات أن تحدف إلى ضمان مراعاة الطابع الخاص للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في عمليات اتفاقية التنوع البيولوجي، وأن يتمّ أخذ أيّ حلول محددة تقدمها المعاهدة الدولية في الاعتبار، بهدف زيادة الأمن الغذائي العالمي والزراعة المستدامة".³⁷

³⁵ الوثيقة [A/CONF.232/2023/4](#)، اتفاق مبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام.

³⁶ الوثيقة [A/INB/5/6](#)، نص هيئة المكتب للاتفاقية أو الاتفاق أو الصكّ الدولي الآخر للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها.

³⁷ الفقرة 26 من التقرير [.IT/OWG-EFMLS-10/23/Report](#)

دال - الجدول الزمني الأولي

119- وضع الرئيسان المشاركون، بالاستناد إلى الاعتبارات الواردة في تقرير التحقق هذا، الإطار الزمني الأولي التالي من خلال إدماج المساهمات والتعليقات الواردة من مجموعة العمل في اجتماعها العاشر:

الإطار الزمني	المراحل الرئيسية والنواتج المقترحة	الاجتماعات الدولية الأخرى ذات الصلة
2024 - الفصل الأول	<ul style="list-style-type: none"> ■ الاجتماع الحادي عشر لمجموعة العمل: مارس/آذار 2024: <ul style="list-style-type: none"> ○ النواتج المقترحة: وثيقة الخيارات المتعلقة بالمسائل الثلاث الحاسمة من إعداد الرئيسين المشاركين + مسودة حزمة التدابير اعتباراً من يونيو/حزيران 2019 للحصول على تعليقات متعمقة من مجموعة العمل 	<p>الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المعنية بمعلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الوراثية ومعالجة استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الوراثية لأغراض البحث والتطوير: 20-23 مايو/أيار 2024 (كونمينغ، الصين)</p>
2024 - الفصل الثاني	<ul style="list-style-type: none"> ■ الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل: أوائل سبتمبر/أيلول 2024 <ul style="list-style-type: none"> ○ النظر في المسودة الأولى لحزمة التدابير التي أعدها الرئيسان المشاركون ○ إقرار مسودة حزمة التدابير التي اقترحتها مجموعة العمل 	<p>الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي: من 21 أكتوبر/تشرين الأول إلى 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024</p>
2025 - الفصل الأول	<ul style="list-style-type: none"> ■ الاجتماع الثالث عشر لمجموعة العمل: فوراً عقب الاجتماع العشرين لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة إذا تسنى عقده في المقر الرئيسي للمنظمة. <ul style="list-style-type: none"> ○ النظر في المساهمات الناتجة عن المشاورات الإقليمية والأقليمية ○ معالجة بعض العناصر الواردة في حزمة التدابير ■ عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة العمل: مايو/أيار 2025 ■ إجراء مشاورات وتبادلات افتراضية إقليمية وأقليمية: يونيو/حزيران 2025 	<p>الدورة العشرون لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة: من 17 إلى 21 فبراير/شباط 2025، روما (إيطاليا)</p>
2025 - الفصل الثاني	<ul style="list-style-type: none"> ■ الاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل: منتصف يوليو/تموز 2025 - الموقع: قد يكون البلد المضيف للدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي 	<p>مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، يوليو/تموز 2025، روما (إيطاليا)</p>

<p>○ النواتج المقترحة: تقديم تقرير إلى الجهاز الرئاسي مع حزمة تدابير لتحسين النظام المتعدد الأطراف</p> <p>■ المشاورات الإقليمية والوطنية: من أغسطس/آب إلى أكتوبر/تشرين الأول 2025</p> <p>الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي + الجزء الرفيع المستوى (24-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2025)</p>	
---	--

120- وسيواصل الرئيسان المشاركان، كما درجت العادة طوال عملية التحسين، استخدام أدوات مختلفة مثل عقد الاجتماعات غير الرسمية، واجتماعات أصدقاء الرئيسين المشاركين، والتكليف بإجراء الدراسات التحليلية، ودعوة الأطراف ومجموعات أصحاب المصلحة إلى تقديم المساهمات والعروض الخطية.

121- وعند تنقيح الجدول الزمني، سيعمل الرئيسان المشاركان مع الأمانة على مراعاة الجداول الزمنية لسائر الهيئات في فترة ما بين الدورات لدى تخطيط الاجتماعات، بما يشمل السعي إلى عقد اجتماعات متعاقبة.

خامساً - التوصيات المقدّمة إلى الجهاز الرئاسي

122- يقدم الرئيسان المشاركان، بالاستناد إلى التحديثات والمعلومات أعلاه، التوصيات التالية إلى الجهاز الرئاسي للنظر فيها في دورته العاشرة.

123- وإن العمل الذي يتعين على مجموعة العمل الاضطلاع به كبير وسوف يتطلب دعمًا مستمرًا من الأقاليم والأطراف المتعاقدة ومجموعات أصحاب المصلحة، لا سيما في ضوء التوقع بتقديم مسودة حزمة شاملة من التدابير إلى الجهاز الرئاسي في دورته الحادية عشرة.

124- وبالنظر إلى مقدار العمل اللازم، يجب إعطاء الأولوية للعملية الرامية إلى تحسين أداء النظام المتعدد الأطراف في برنامج العمل والميزانية للفترة 2024-2025.

125- ولن يكون نجاح الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي ممكنًا إلا إذا تمكّنت مجموعة العمل من عقد عدد أدنى من الاجتماعات، كما هو موضح أعلاه، وإذا ما اقترنت هذه الاجتماعات الرسمية باجتماعات غير رسمية وبمشاورات إقليمية وبمشورة الخبراء. ويجب تخصيص الموارد المالية الكافية لتغطية هذه التكاليف.

126- ويوصي الرئيسان المشاركان أيضًا بتشجيع الأقاليم ومجموعات أصحاب المصلحة على ضمان حصول المشاركين في العملية، ولا سيما المتحدثين باسم مجموعة العمل، على الدعم اللازم وحصولهم على المعارف والمهارات والخبرات اللازمة لتمثيلها.

127- وتوفر ولاية مجموعة العمل المنصوص عليها في القرار 2022/3 أساسًا متينًا لعملية التحسين. وقد يوّد الجهاز الرئاسي النظر في إمكانية تحسين البنود التالية:

- في ما يتعلق بالنص التفاوضي، الموافقة على استخدام "مسودة حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019" كنقطة انطلاق؛

- تحديد المسائل الثلاث الحاسمة التي تتطلب اهتمامًا مبكرًا: معلومات التسلسل الرقمي / بيانات التسلسل الوراثي، وتوسيع نطاق الملحق الأول، وهيكل الدفع ومعدلاته؛
- دعوة جميع الأطراف المتعاقدة والأقاليم إلى ضمان التزامها بالعملية؛
- النظر في تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لتوفير الموارد اللازمة؛
- إتاحة الفرصة للرئيسين المشاركين لإنشاء فرق خبراء ومجموعات غير رسمية أخرى من أجل إعداد مساهمات في العملية، عند الضرورة.
- الترحيب بالإطار الزمني الأولي الذي وضعه الرئيسان المشاركان.
- التأكيد على أنّ استكمال عملية التحسين يتطلب مساهمات من الأجهزة القائمة في الفترة الفاصلة بين الدورات طوال فترة السنتين القادمة.

128- ويُقدّم الرئيسان المشاركان عناصر لقرار محتمل، على النحو الوارد في الملحق بهذه الوثيقة.

الملحق

عناصر لوضع قرار بشأن تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف

إنّ الجهاز الرئاسي،

إذ يستلكر القرار 2022/3 الذي قرّر بموجبه إعادة إنشاء مجموعة عمل مخصّصة مفتوحة العضوية معنية بتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها (مجموعة العمل)، بغية الانتهاء من تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف من جانب الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي،

ويعد تقييم تقرير التحقّق المقدم من الرئيسين المشاركين، وشكر الرئيسين المشاركين على جهودهما لتسهيل التفاعلات والمشاورات غير الرسمية من أجل بناء الثقة والتفاهم المتبادل؛

وإذ يشكر حكومة سويسرا على الدعم المالي الذي قدمته لعقد اجتماع غير رسمي بالحضور الشخصي في برانجان، سويسرا، والذي شكل تدييراً إضافياً هاماً لبناء الثقة وأنتج مساهمات في اجتماع مجموعة العمل؛

وإذ يشكر حكومات هولندا والنرويج وسويسرا على توفير الموارد المالية لتمكين مجموعة العمل من عقد اجتماعها العاشر بجميع اللغات؛

1- **يوافق على اقتراح مجموعة العمل باستخدام "مسودة حزمة تدابير يونيو/حزيران 2019" كنقطة انطلاق لإجراء المزيد من العمل؛**

2- **ويطلب من الرئيسين المشاركين إيلاء اهتمام مبكر إلى "المسائل الثلاث الحاسمة" التي تم تحديدها، ألا وهي: معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، وتوسيع نطاق الملحق الأول، وهيكل الدفع ومعدلاته؛**

3- **ويدعو الرئيسين المشاركين إلى مواصلة تنظيم اجتماعات غير رسمية خلال فترة السنتين القادمة وإنشاء مجموعات صغيرة ومخصصة لأصدقاء الرئيسين المشاركين، عند الحاجة؛**

4- **ويدعو الرئيسين المشاركين إلى التماس المساهمات أو التقارير الخطية من جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛**

5- **ويدعو الأطراف المتعاقدة والأقاليم إلى الالتزام الكامل بمواصلة المفاوضات بشأن حزمة التدابير الرامية إلى تحسين أداء النظام المتعدد الأطراف وضمان حصول المشاركين في العملية، ولا سيما المتحدثين باسم مجموعة العمل، على الدعم اللازم وامتلاكهم المعارف والمهارات والخبرات اللازمة لتمثيلهما؛**

6- **ويرحب بالإطار الزمني الأولي الذي وضعه الرئيسان المشاركان في تقرير التحقّق الخاص بهما، والوارد في الوثيقة IT/GB-10/23/9.2؛**

7- **ويحثّ الأطراف المتعاقدة على تقديم الدعم والموارد المالية اللازمة حتى تتمكن مجموعة العمل من إنجاز ولايتها بفعالية ووفقاً للجدول الزمني.**